السياسات التنموية في الجزائر للقضاء على أزمة السكن

Les politiques développementales pour éliminer la crise d'habitat en Algérie

كشيدة بلال: أستاذ محاضر صنف "ب" / هناء كشيدة: أستاذ متعاقد
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة / جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
Bilal.kouchida@univ-msila.dz / hanakouchida86@gmail.com

ملخص الدراسة:

تشهد الجزائر اليوم أزمة سكن خانقة وما زاد في تفاقمها ما تعرفه البلاد من نمو ديمغرافي كبير فالإحصاءات الأخيرة تشير إلى أن عدد سكان الجزائر في تزايد مستمر، هذه الزيادة تفرض التفكير في سياسات ومشاريع لتغطية العجز الذي تشهده المدن لتلبية الحاجات المتعلقة بالمجال والسكن والتجهيزات المختلفة...

وباعتبار أن إنشاء "المدن الجديدة" هو إحدى الحلول التي تنتهجها معظم الدول في محاولة منها للقضاء على أزمة السكن ويتضح هذا التوجه السياسي في مسار العديد من الدول المتقدمة من خلال تجاربهم في مجال إنشاء مدن جديدة...

في الجزائر كان إنشاء المدن الجديدة، خيارا سياسيا فرضته الظروف العمرانية الغير متوازنة والأزمة الخانقة في مجال السكن، إلا أن المشاكل العديدة التي تعاني منها الجزائر، عرقلت مثل هذه المشاريع خاصة المشاكل المتعلقة بالزيادة الطبيعية والهجرة نحو المدن[1].

فما هو واقع المدن الجديدة في الجزائر؟ هل استطاعت الدولة احتواء أزمة السكن من خلال انشاء مدن جديدة ؟

الكلمات المفتاحية: السياسات التنموية -المدن الجديدة -السكن.

Abstract :

L'Algérie connait ces jours une étouffante crise d'habitat et qui augmente et s'aggrave avec l'accroissance démographique car les statistiques récentes indiquent l'augmentation de l'habitation en Algérie ce qui impose la recherche de politiques et de projets pour rattraper le déficit de répondre aux besoins relatifs à l'habitat et aux autres équipements au niveau des villes.

La création de « nouvelle villes », étant l'une des solutions adoptées par les pays pour combattre la crise d'habitat, est devenue un point politique pour la majorité des pays développés autour du monde grâce à l'expérience en ce domaine.

L'option de la construction de « nouvelles villes » en Algérie a été imposée à cause des circonstances d'agglomération non équilibre et de la crise d'habitat. Mais ce projet reste toujours en attente car l'Algérie envisage d'autres difficultés concernant la croissance naturelle et l'urbanisme.

Quelle est la réalité des « nouvelle villes » en Algérie ? Et l'état a-t-il pu éliminer la crise d'habitat par la création de ces « nouvelles villes » ?

Key words : politiques développementales, nouvelles villes, habitat.

مقدمة:

إن الاهتمام بالمدينة كظاهرة اجتماعية قديم قدم الحضارات، حيث تعتبر مهدا للنظم الاجتماعية وغيرها، ويظهر هذا الاهتمام خاصة بعد كل الأوضاع المزرية التي أفرزتها الثورة الصناعية التي ظهرت في أوربا على الخصوص والمتمثلة في المشاكل البيئية والاجتماعية الكثيرة، ما دفع إلى ضرورة اقتراح حلول لإعادة الأمور إلى مسارها الطبيعي والإقلال من أضرار هذه المشاكل وتفادي التأزم، بمعالجة مسببات هذه المشكلات

وتحليل العمليات الاجتماعية وتنظيمها واحترام جوانبها التاريخية دون إغفال الجانب الإيكولوجي والمكاني.

1-تحديد المفاهيم:

1-1المدينة لغة:

المدينة: (اسم)، مدينة: مصدر مدين، المدينة: تجمع سكاني يزيد على تجمع القرية، مدين: (فعل)، مدين، فهو ممدين، والمفعول ممدين مدين الشخص حياته: جعلها تتسم بالمدنية، أخذ أسباب الحضارة.[2]

2-1 المدينة اصطلاحا:

عندما نحاول إعطاء تعريف للمدينة، فإننا نواجه صعوبة في ذلك، فهي لا تخص مصطلح المدينة وحده لأن الكثير من الباحثين وخاصة علماء الاجتماع يدركون ماذا نعني بكلمة المدينة، ولكن أحدا لم يقدم تعريفا مرضيا لها، وهذا لأنها ظاهرة معقدة تولدت عن تفاعل عدد من العوامل المتشابكة، ومن ثم اختلف العلماء في تعريفهم لها وظهرت تعريفات مختلفة حسب وجهة نظر كل عالم.[3]

3-1 **مفهوم المدينة الجديدة:**

هي إنشاء مدينة متكاملة يتعدى عدد سكانها 50.000 نسمة، وتتعدد فيها الوظائف (الوظيفة السكنية، وظيفة العمل...)، بحيث يمكن تقليص الحاجة إلى التردد على المركز القديم. فالمدن الجديدة من حيث المنطلق هي إبداع مميز بمتطلبات تقنية وثقافية خاصة، كما أن شكلها النهائي لم يكن ثمرة تطور عبر الزمن، وإنما تم تصورها كمشروع متكامل وفق رسم تم إعداده مسبقا[4].

2- مقومات نشأة المدن الجديدة:

اتفق العديد من المؤرخين والعلماء على أن فكرة المدن الجديدة بدأت منذ آلاف السنين فهي لا تعتبر فكرة جديدة أو حديثة النشأة، ففي القرن الخامس ميلادي، تدهورت المدن الرومانية القديمة بسبب سقوط الإمبراطورية وتدهور التجارة وضعف خطوطها مع أوروبا ولهذا ساد الكساد في المدن الأوروبية وتقلص سكانها وضعفت سياسيا، ولكنها ما لبثت وانتعشت مع بداية القرن الحادي عشر، غير أن المدن التي ظهرت في هذه الفترة لم تكن امتدادا للمدن القديمة بل نشأت ككيانات اجتماعية جديدة.[5]

ولقد كان للتجارة الخارجية التأثير الأكبر الذي ساهم في نشأت هذه المدن الجديدة، ففكرة المدن الجديدة فكرة قديمة استجابت لمشاكل المدينة القديمة وبقيت هذه الفكرة كأسلوب لحل تلك المشاكل هذه الفكرة ومع مرور الزمن أدخلت عليها تغييرات من طرف عديد الدول لكنها تبقى متشابهة لحد بعيد لسبب مشترك وهو القضاء على أزمة السكن من حيث الأولويات.

حيث تشير الدراسات الحديثة إلى أنه في العديد من الدول النامية بدأت معدلات زيادة سكان المدن الكبرى في النقصان، أما في الدول الأقل نموا فنجد أن عوامل التركيز مازالت قوية جدا، وبالتالي فإن المدينة تنمو بسرعة أكبر بكثير من المدن المتوسطة والصغيرة ويؤدي ذلك بالطبع إلى مشاكل عمرانية متعددة، لعدم قدرة تلك المدن وإدارتها على استيعاب الأعداد المتزايدة من السكان والنشاطات الاقتصادية، ولهذا بدأت الكثير من الدول الأقل تقدما في إنشاء العديد من المدن الجديدة بأنواعها.[6]

وعليه فالحل المتعلق بالتغلب على المشكلات التي تعيش فيها المدن القديمة، وهي العامل الأساسي المرتبط بإنشاء المدن الجديدة والذي يهدف إلى مستوى اجتماعي واقتصادي يمكنها من الوصول إلى أهدافها.

فالمدن الجديدة تتطلب أربع عناصر أساسية وهي: وجود القاعدة الاقتصادية والاكتفاء الذاتي واستخدامات الأراضي والخدمات وأخيرا طبيعة المجتمع.

وتعتمد العناصر الثلاثة الأخيرة على العنصر الأول في نشأة المدن تعتمد على وجود قاعدة اقتصادية تحدث وفرات مالية تتركز في الموقع أو الموضع المناسب مكانيا وجغرافيا لتكوين المدينة.

ويتحكم في سبل ووسائل إنشاء المدن الجديدة عاملان رئيسيان هما: مصادر الطبيعة وجهد الإنسان.

هذه السبل والعوامل والمقومات كانت كفيلة بالتفكير في انشاء مدن جديدة في الجزائر اضافة إلى أنها تعتبر الوسيلة المثلى لاستغلال المجال الجغرافي، كاستغلال رشيد لخلق التوازن بين الهضاب العليا والجنوب. تفاديا للخلل الموجود في البنية الحضرية، وفي المدن بسبب غياب العدالة في التوزيع والنزوح الريفي الناتج عن فقر الريف إلى جانب النمو الطبيعي المرتفع.

لكن الملاحظ لواقع المدن الجديدة في الجزائر يدرك وجود حالة من عدم الاستقرار والتذبذب بالنسبة لجميع المقومات السابقة الذكر ما يجعل حتمية الوصول إلى هذا الواقع أمر لابد منه. فالشروع في إنشاء مدن جديدة يتطلب توافر كل المقومات ... في الجزائر كان الهدف الرئيسي والذي يعتبر سياسيا بالدرجة الأولى هو انشاء أكبر عدد من الوحدات السكنية فلم يولى الاهتمام بجانب الخدمات وطبيعة المجتمع الجزائري.

3- أهداف المدن الجديدة:

كان الهدف من العمارة الحديثة هو البحث عن نموذج جديد للمدينة، وذلك باقتراح منهجية أو طريقة عمل جديدة متحررة من التقسيمات المؤسساتية الماضية، لأن المدينة في ذلك الوقت بدأت تعاني من نمو حركة النقل والتنقل وتركز التجارة

والتجهيزات الحضرية الجديدة (الغاز، الكهرباء، الهاتف، النقل على السكك الحديدية على سطح أو تحت الأرض)، التي وجدت نفسها تحت الضغط في المجالات العامة غير الكافية للمدينة ما بعد الليبرالية، فالمدن الأوروبية، كما في العالم تنمو وتتطور بسرعة أكبر. هذه التحولات أضعفت الأشكال التقليدية للتسيير واستوجب تجديد الإطار المبني.

ومع تزايد مشكلة الإسكان بفعل التزايد الديمغرافي السريع أين أصبح هذا التزايد يثير نقاشا حارًا، في هذا العصر خاصة أن العالم اليوم يعرف في مختلف مدنه الكبرى انفجارا سكانيا عنيفا، ويتضح ذلك من خلال الإحصاءات الواردة في تقرير البنك الدولي والتي تبين أن عدد السكان تضاعف أكثر من مرة وبات يزيد بنسبة تتراوح بين 80 إلى 90 مليون نسمة في السنة، تصاحب هذه الزيادة السكانية الرهيبة في الوقت نفسه حاجات الأفراد والجماعات إلى السكن والى المرافق والتجهيزات الجماعية الضرورية الأخرى.[7]

فالمدينة الجديدة فهي إحدى الوسائل العمرانية التي تنتهجها معظم الدول للتخفيف من الكثافة السكانية بالمدن الرئيسية.

وفي الجزائر تعد المدن الجديدة حلا لأزمة السكن التي كانت نتاجا لتزايد معدلات النمو السكاني المتزايد والهجرة من الريف إلى المدينة خاصة في فترة التسعينات (فترة اللأمن) التي أجبرت العديد من السكان على الهجرة نحو المدن.

وأفرزت وضعا جديدا تبلور في حزام السكاني يحيط بالمدن وهو عبارة عن سكنات فوضوية وقصديرية.

بعد استرجاع الجزائر أمنها واستقرارها النسبي وتعافي اقتصادها، بدأ التفكير في حلول جذرية لتلك الظواهر التي جعلت المدن تعاني من الاختناق وما تبعها من مشاكل النقل والسكن والمرافق العمومية، فكانت المدن الجديدة الحل الأمثل للقضاء على تلك الظواهر.

4 - تجربة المدن الجديدة عالميا:

ظهرت فكرة إنشاء المدن الجديدة كسياسة للتنمية الحضرية في أوائل القرن العشرين، معتمدة على كتابات "أبينزار هوارد" والتي تبلورت في إنشاء مدينتين حدائقيتين حول لندن في إنجلترا.[8]

فعلى المستوى العالمي تباينت الأهداف الكامنة وراء بناء المدن الجديدة، منها التنمية الصناعية وتخفيف فجوات التباين في مستويات التنمية بين الأقاليم كما هو الحال في بريطانيا، ومنها لتخفيف الضغط عن المدن الكبرى كما في فرنسا ومصر وأخرى لبناء عواصم جديدة للدول مثل استراليا والبرازيل، وغيرها هدفت لاستغلال الموارد الطبيعية كما في المدن الصناعية بالمملكة السعودية "الجبيل" وأخيرا المدن الجديدة التي كانت نواة توسعها وازدهارها المؤسسات التعليمية أو الخدمات الطبية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.[9]

4-المدن الجديدة في مجتمعات البلدان النامية:

معظم البلدان النامية تعاني من الزيادة في عدد سكان المدن الرئيسية بها. أين أصبح من الضروري إتباع سياسة فاعلة للتحكم في هذه الظاهرة وما ينجم عنها من مشكلات، حيث اتجهت معظم تلك البلدان في سياستها التنموية إلى التخطيط الحضري والعمراني من أجل الحد من المشاكل العمرانية التي تعاني منها، ومن بين تلك الإجراءات أو الاتجاهات: سياسة المدن الجديدة باعتبارها أداة من أدوات التجديد الحضري والذي أصبح ضرورة تقتضيها الظروف المتجسدة في العالم ككل.

وقد طبت هذه السياسة في كثير من الدول النامية من خلال إنشاء مدن جديدة بأنواعها(المستقلة والتابعة) وتتراوح أحجام تلك المدن من مجتمعات صغيرة سكنية كالضواحي إلى المدن الصناعية المستقلة الضخمة وتتعدد الأغراض أو الأهداف من أجل

إنشاء المدن الجديدة من دولة إلى أخرى فمثلا: تم إنشاء مدينة "بومباي الجديدة" بالهند عام 1971 من أجل إعادة توزيع السكان داخل إقليم مدينة "بومباي" ومن أجل امتصاص الهجرة الضخمة التي تتدفق إلى المدينة باستمرار بالإضافة إلى محاولة حل مشكلة التركيز الضخم للسكان والأنشطة داخل المدينة القديمة.[10]

5- السياسات الحضرية الجديدة في الجزائر منذ 1990:

لقد ورثت الجزائر عن العهد الاستعماري، هيكلا اقتصاديا رأسمالي، يحمل الكثير من الدمار، والتخريب والتناقضات الجوهرية، خاصة عشية الاستقلال، حيث خرج حوالي 35% من المستوطنين ورجال الأعمال. بعد تهريب الأموال وإخلاء خزينة الدولة، وأصبحت معظم الوحدات الصناعية التحويلية في حالة من البلبلة والعجز عن الإنتاج الوطني، الذي أصفر عن ملايين العاطلين عن العمل، هذا إلى جانب النزاع السياسي، وانتقال طبقة برجوازية صغيرة على مستوى القيادة. الشيء الذي زاد في خلق بعض الفوضى الاقتصادية.

ولقد عملت الجزائر منذ الاستقلال على بعث تنمية البلاد بما يحقق تحسين مستوى المعيشة والتعليم والصحة والخدمات، وهكذا حققت على مدى ثلاث عشريات تحولات كبرى في الحياة السياسة والاقتصادية أثرت بشكل واضح على البنية الاجتماعية وتحول المجتمع الجزائري، وكان من آثار هذه السياسة أن تزايدت ظاهرة التعمير بمستويات قياسية، إذ تضاعفت عدد التجمعات لأكثر من 4000 ساكن وتوسعت سياسة الإنارة الريفية والتجهيز والتقليص من الفقر، حيث انتقل عدد العمال من 810000 سنة 1969 إلى 3840000 في 1985 ليزداد بذلك مداخيل الأسر الجزائرية إلى أكثر من 10 مرات.[11]

ولقد كان لدور الخطط وتدخل الدولة الجانب الكبير في هذا التغير الهيكلي إلى غاية نهاية الثمانينات، ومع ذلك فإن هذا النمط من التنمية أظهر عيوبا ونقائصا لا حصر لها، تراكمت مع نهاية الثمانينات، بعد أن تأثرت الجزائر بالأزمة العالمية سنة 1986، وكان أكتوبر 1988 مرحلة حاسمة في التحول الاقتصادي والسياسي والاجتماعي داخل المجتمع. أين بدأت مظاهر التحول تظهر في اتجاه سياسة ليبيرالية اعتماد على إصلاحات هيكلية على غرار الكثير من المجتمعات ذات الاقتصاد المخطط، وفي هذا الإطار ظهرت التشريعات الحالية في ميدان التهيئة والتعمير والتسيير العقاري. والواقع الذي ننطلق منه هو وضعية المدينة الجزائرية وما تعانيه من أزمات استدعت ظهور سياسات حضرية جديدة.

إن أزمة المدينة الجزائرية هي في الواقع أزمة مجتمع متعددة المستويات، إنها المجال الفيزيقي والحضاري الذي تقاطعت فيه كل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إنها أيضا الإطار الذي تمثلت فيه فشل المحاولات للنهوض بتنمية المدينة الجزائرية من منطلق الاستجابة المتواصلة للاحتياجات الاجتماعية، إلا أننا وصلنا إلى مرحلة الأزمة الملاحظة سواء بالنسبة للخاص والعام، ربما لأننا لم نفهم جيدا خصوصية المدينة الجزائرية، وبالتالي لم تكن مقاربتنا للمدينة بالقدر الكافي من الفهم والتحليل، بمعنى أن الدراسات التي أحيطت بالمدينة افتقدت إلى الوحدة النظرية.[12]

إن الحديث عن أزمة المدينة الجزائرية من هذا الجانب ننظر إليها من زاويتين أساسيتين تشكلان محوري تقاطع كل المشكلات الحضارية على عدة مستويات:

5-1على المستوى الفيزيقي:

التوسع الحضري والعمراني غير المتوازن عبر محيط المدينة والأراضي الفلاحية، حيث اقتطعت أراضي فلاحية من أجل إقامة مشاريع سكنية ومناطق صناعية لمواجهة

الاحتياجات الاجتماعية من السكن والمرافق من جهة، وتجسيد سياسة التصنيع من جهة ثانية، فعلى سبيل المثال قدرت مساحة الأراضي الفلاحية التي اجتاحها التوسع العمراني في الجزائر فيما بين 1962 و1992 نحو 150000 هكتار.[13]

- الاستهلاك المفرط للأراضي، حيث دلت الإحصائيات على مستوى الجزائر العاصمة كعينة تم استهلاك 1550هـ من الأراضي الفلاحية منذ 1990، كما قدرت المساحات المستهلكة في إطار البرامج السكنية الحكومية في الفترة ما بين 1967 و1985 نحو 25000 هكتار.[14]

- انعدام البعد الإدماجي لسياسات التعمير والبناء المنجزة، مما جعلها توصف في كثير من الأحياء على أنها مراقد، (Citée Dortoirs) إلى جانب افتقارها للشبكات التقنية المختلفة والخدمات الضرورية.

- الاعتماد على أدوات لا تعبر عن الواقع الفعلي للمدينة الجزائرية بمكوناتها السوسيوثقافية والاجتماعية.

- غياب النظرة الشاملة لواقع المدينة والقطيعة الواضحة بين التصميم والإنجاز.

2-5 على المستوى الاجتماعي والحياة الحضرية:

- عدم قدرة الأفراد والجماعات على التكيف مع الحياة الحضرية.

- تراجع القيم واستفحال النزعة الفردية واللامبالاة إزاء المجال العمراني.

- انهيار إطار الحياة الحضرية وتفشي الأمراض والمظاهر الباطولوجية (الكثافة العالية، الفقر، التسول، العنف، البطالة، الانحراف، التفكك الأسري ... الخ).

- أزمة النقل خاصة بالنسبة للمدن الكبرى.

- ازدياد حجم البطالة وازدياد أزمة الشغل.

- أزمة السكن بفعل اختلال التوازن بين العرض والطلب حيث ارتفع معدل شغل المسكن من 5.15 سنة 1966 إلى 8.5 سنة 1987.[15]

وفي سياق الحديث عن سكان المدن تشير الإحصائيات الخاصة بالسكن والسكان لسنة 1998 أن هناك تفاوتا حادا في الانتشار من الإقليم إلى الآخر، فبينما تحتل وسط الجزائر نحو 44% منهم تقدر المنطقة الغربية بـ 37% والمنطقة الشرقية بنحو 31 %، كما أن أكثر الولايات كثافة هي لولايات الساحلية، إذ تضم المدن المتروبولية الساحلية الثلاثة (الجزائر، عنابة، وهران) 25 % من جملة سكان الحضر في البلاد، والذي يرجعه الكثير من الدارسين والباحثين إلى التوجهات الاقتصادية المركزة على هذه المناطق دون غيرها من المناطق الداخلية مما ولد التهميش واللاتكافؤ في مناطق أخرى.

أما الوجهة الثانية للقراءة في ملامح المدن الجزائرية فهي تتعلق بالشبة الحضرية، إذ تشير الأرقام المسجلة إلى أن عدد المدن وصل سنة 1998 إلى 597 مركزا حضريا منها 32 مدينة يفوق تعدادها 100000 نسمة، بينما لم تكن سنة 1830 سوى 5 مدن تعداد أكبرها 30000 ساكن، وارتفع عدد المدن المتوسطة (100-200 ألف ساكن) إلى 115 مدينة عام 1987 مقابل 18 فقط سنة 1954.[16]

وأزمة المدينة الجزائرية هي في الواقع أزمة فكرية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية وحضرية متعددة الجوانب والآفاق، وأصبحت هذه المسألة محل حديث الخاص والعام لدرجة أننا لا نحتاج إلى صياغة علمية لوصف الأزمة الحضرية الحالية، والتأكد من أن مدننا تعيش فعلا جملة من المظاهر تشكل في نهاية الأمر إطارا للحديث عن الأزمة، أهمها:[17]

-النمو العشوائي.

- غياب التخطيط الحضري والكثافة العالية وتعقد المشكلات الاجتماعية والحضرية.

- تطوير مناطق الضواحي والأطراف المحيطة بالمدن.
- النمو الحضري عبر المخطط.
- التخريب البيئي وتلوث البيئة.
- سوء استغلال الأراضي الحضرية والصراعات حولها.
- انتشار ما يسمى بمدن جديدة لا تتوفر على المقومات الأساسية.
- انتشار النشاطات الغير رسمية.
- الاعتماد على المساحات والمناطق الخضراء.

6-المدن الجديدة في الجزائر:

كما ذكرنا فسياسة المدن الجديدة هي من السياسات التي تنتهجها معظم الدول لحل المشاكل العمرانية.

فقد تبنت السلطات استراتيجية المدن الجديدة لمواجهة التحضر السريع في الجزائر، خاصة عبر الشريط الساحلي والتل، أين وصل التشبع الحضري أقصاه في المدن الكبرى والمتوسطة الحجم، وما نتج عنه من انعكاسات خطيرة على الوسط الطبيعي، وبالأخص تراجع مساحة الأراضي الفلاحية بسبب التوسع العمراني.[18]

إن إنشاء التجمعات الحضرية الجديدة وتهيئتها في الجزائر يندرج ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، وذلك من أجل إعادة توازن البيئة العمرانية من جهة وإعادة توزيع السكان من جهة ثانية، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لكل منطقة.[19]

صادقت الحكومة برئاسة مقداد سيفي، سنة 1995 على عدة مشاريع مدن جديدة، تنشأ بالقرب من مدينة الجزائر والمتمثلة في: المعالمة، بوينان، الناصرية، والعفرون، ومشاريع مماثلة لمدينة وهران وقسنطينة، ومدن مماثلة في الهضاب العليا

كمشروع مدينة بوغزول، لتحقيق التوازن في الشبكة الحضرية والتخفيف من أزمة السكن، والقضاء على الأحياء القصديرية، زيادة على بعث التنمية الاقتصادية في الهضاب العليا والجنوب، من أجل استقطاب الفائض السكاني الموجود في شمال الجزائر، وتخفيف الضغط الديمغرافي على المستوطنات البشرية الواقعة عبر الشريط الساحلي والتل، والتي وصلت درجة التحضر بها حد الإشباع.[20]

وكمحاولة للحكومة الجزائرية للتصدي للمشاكل العمرانية اتبعت عدة سياسات من أجل التصدي لها، كإنشاء مناطق سكن حضرية جديدة والتي طبقت على مستوى المدن الكبرى مثل: الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة أين استطاعت ولو بشكل نسبي من احتواء أزمة السكن والتحكم في التوسع العشوائي للعمران. وبسبب افتقار هذه التجمعات للمرافق بقيت مجرد أحياء للنوم لاعتمادها الكلي على المدينة ومركزها. فأصبحت ضرورة إنشاء مدن جديدة متكاملة الحل الأنسب لفك الخناق على المدن الكبرى. إلا أن فكرة إنشاء مدن جديدة مستقلة يحتاج إلى استثمارات ضخمة لإنجازها، فالمدينة الجديدة بمفهومها المعاصر لا تعبر عن مكان يقتصر على إنشاء مراقد للبشر، وإنما يشترط في مخططاتها العمرانية توفير كل الهياكل والتجهيزات والمرافق، ومؤسسات اقتصادية تتيح لها الاستقلالية، وغير ذلك فإن هذه المشاريع تعتبر كمرقد للبشر ليس أكثر.

عموما لقد ظهرت الفكرة في السبعينات واندثرت في الرفوف ثم عاد الحديث عنها في التسعينات، إلا أن سنوات الجمر، أو كما تسمى العشرية السوداء التي عانت منها البلاد انعكست أيضا على قانون التعمير بسنوات قحط حالت دون تبلور فكرة المدن الجديدة على أرض الواقع كمشاريع ذات منفعة وطنية بل تم تبنيها في البداية بطريقة جد محتشمة على المستوى المحلي وظل هذا الفراغ القانوني إلى غاية سنة 2002 أين جاء

القانون 02-08، المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها،[21] القانون أعطى صورة واضحة لفكرة إنشاء المدن الجديدة خاصة ما تعلق بالشروط والتسيير، وفي سنة 2004 بدأت هذه السياسة تتجسد على أرض الواقع .

فإنشاء المدن الجديدة يرتبط بشروط لضمان فعاليتها كي تصبح قطبا جاذبا والتي يمكن توضيحها كالآتي:

6-1اختيار الموقع:

تعاني المدن الكبرى في الجزائر من ظاهرة التوزيع الغير عادل للسكان فكان التوجه الأكبر نحو مدينة الجزائر العاصمة التي شكلت على الدوام قطبا جاذبا وتليه المدن الثلاثة الأخرى: وهران، قسنطينة، عنابة.[22]

لهذا السبب ذهب المشرع في القانون 08/02 المتعلق بشروط انشاء المدن الجديدة إلى تحديد مواقع معينة لإنشاء المدن الجديدة، وهذا الاختيار محدد في ثلاث مواقع هي: **الشمال، الهضاب العليا والجنوب**، واعتبر انشاء المدن الجديدة في مناطق الهضاب العليا والجنوب هو الأساس، أما في الشمال فيعد إنشاء المدن استثنائيا لأنه مرهون بشروط وهو فك الخناق عن المكان الميتوبولية الأربعة.

6–2 الآلية الإجرائية لإنشاء المدن:

حسب المادة 06 من القانون المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها والتي تنص:" يقرر إنشاء مدينة جديدة بموجب مرسوم تنفيذي استنادا إلى أدوات تهيئة الإقليم الموافق عليها، وبعد أخذ رأي الجماعات الإقليمية المعنية".[23]

من خلال نص المادة يتضح لنا أن إنشاء مدينة جديدة لا يكون إلا بمرسوم تنفيذي يجيز ذلك، فهو بمثابة شرط إلزامي لا تتحقق بدونه. والذي حدد المشرع محتواه في نص الإنشاء على الخصوص ما يلي:

*تعيين أو ذكر البلدية أو البلديات المعنية.

*تحديد محيط حماية المدينة.

*البرنامج العام للمدينة الجديدة ووظائفها.[24]

كما تنص المادة 08 من القانون المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها على أنه: "ينشأ لكل مدينة جديدة مخطط يسمى*مخطط تهيئة المدن الجديدة * يغطي هذا المخطط محيط التهيئة المحدد لهذه المدينة الجديدة ومحيط حمايتها وتراعى فيه الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمنطقة".[25]

وفي نفس السياق وفي إطار الاحتفال باليوم الوطني للمدينة بالجزائر المصادف لـ 18 فيفري من كل سنة. تقدم السيد "كمال تواتي"[26] بشرح لمختلف القضايا المتعلقة بالتوسعات العمرانية وكذا ما يسمى بمدن جديدة أو الذكية حيث ذكر أن الاحتفال بيوم المدينة يعد فرصة لتبادل الخبرات لأخذ كل ما هو جديد في الدول المتقدمة رغم وجود التكوين بالداخل. فهل هذا يعني أن العمران في الجزائر يتطور لكي يصبح مثل العمران العالمي يضيف السيد كمال تواتي في هذا الشأن بأن الجزائر فتية والعمران بها معقد فإذا قارنا طبيعة العمران سابقا بما هو موجود عليه حاليا نجد إشكاليات جديدة فهناك تجديد ورقمنة وتطور عمراني. ففي فترة السبعينات والثمانينات استحدثنا مناطق سكنية جديدة وقمنا بتلخيص النقائص واليوم استحدثنا أحياء مدمجة انطلاقا من تشخيصها نستطيع أن ننطلق في استحداث مدن ذكية. وبخصوص سبب انشاء تجمعات سكنية من أجل السكن وفقط دون هياكل قاعدية ومرافق عمومية وغيرها من المنشآت. يرجع ذلك حسب رأيه إلى الظروف التي مرت بها الجزائر منها العشرية السوداء وما نتج عنها من هجرة نحو المدن وما نتج عنها من ضغط على المدن ففي سنة 1966 كانت المجتمعات الحضرية 3.8 مليون وفي سنة 2008 وصلت إلى 22.5 مليون و31 مليون سنة

2017 ما شكل ضغطا كبيرا على المدن الكبرى مثال على ذلك الجزائر العاصمة التي وصل عدد سكانها سنة 2017 ما يقارب 5 ملايين نسمة ... ما جعل الأولوية للإسكان ومراجعة قوانين التعمير لفك الضغط بخلق أقطاب حضرية جديدة ومدن جديدة آخرها مدينة سيدي عبدالله والتي على حد قوله مازالت في طور الإنجاز وقابلة للتطور وهي غير متكاملة بسبب عدم تطبيق المخططات كما هي، ما نتج عنه الكثير من المشاكل بسبب عدم توفر أبسط الخدمات كالتزويد بالماء الشروب والمصاعد المعطلة وغير ذلك...، فرغم الملايير التي صرفت على مشروع المدينة الجديدة سيدي عبد الله إلا أننا نجدها تفتقر لضروريات الحياة، يضيف قائلا بأن الأولوية كانت للسكن وباقي الأمور نحن بصدد معالجتها أما بخصوص موضوع التشابه في النمط العمراني المعتمد في المخططات فالوزارة بصدد استشارات فنية في الهندسة المعمارية من أجل الخروج بنتيجة تزيل النسق الامتدادي التدريجي في العمران من أجل مراعاة النسق الجزائري الخالص. وهناك ما تمت معالجته وذلك ما تعلق بالهضاب والجنوب حيث صدر مرسوم يحدد معايير البناء والتعمير حتى يكون هناك تنوع في البناء عبر الوطن حسب كل منطقة وخصوصياتها مع ترك الصلاحيات للمسؤولين المحليين لكل منطقة لتحديد خصائصها فالجنوب مثلا تتميز بناياته بالأقبية وكذا مواد البناء الخاصة لمراعاة الظروف المناخية.[27]

الخاتمة:

إن العصر الحالي الذي يحمل معالم الحداثة نجده أكثر انفتاحا على العالم من حيث تقنيات الحداثة والإنشاء العمراني وأساليب العمارة، ولا ننكر أن القطيعة التي حدثت بين ثقافتنا وبين تاريخنا الحضاري أورثت جهلا بالتراث ما أدى إلى ظهور أنماط عمرانية جردت العمران من هويته وأصالته وأصبحنا في بيئة هجينة غيرت عمراننا المحلي.

وبازدياد الطلب على السكن كان من الضروري على الجهات المعنية إيجاد حلول لهذه المشاكل أين أخذت السلطات على عاتقها مهمة إنشاء مدن جديدة كأحد البدائل للحد من تزايد الضغط السكاني على المراكز الكبرى وما ارتبط به من ضغط على مستوى الخدمات والمرافق العمومية لكن تجربة المدن الجديدة غير قادرة على احتواء وتلبية حاجات السكان بالنظر أولا في المخططات المعتمدة وكذا إشراك الاجتماعيين بها والمجتمع المحلي. أين يمكن أخذها بعين الاعتبار وتكييف ذلك لتفادي كل المشاكل أو جلها .

أين يتوجب على الدولة الجزائرية، إعادة النظر في استراتيجيات وسياسات المدن ومخططاتها، كي تلاقي قبولا و رضا من طرف المواطنين حتى لا تطرح هذه المدن الجديدة مشاكل أخرى بأكثر الخسائر، فحصول المواطن على مسكن لا يعني القضاء على كل المشاكل أين يجب أن يكون التصور والنظرة العميقة لأبعاد ظاهرة الإسكان أبعد من مجرد نقل الأفراد ليعيشوا في سكنات أخرى تحت اسم مدينة جديدة فالمدينة الجديدة تعني تحسين ظروف الإسكان وكذا توفير مناصب شغل ومختلف الخدمات داخل المدينة ما يساهم في الاستقرار وكذا فك الضغط على المدينة الأم، كذلك توفير شيء من الحيوية بإنشاء مساحات خضراء وفضاءات للعب والترفيه والأهم من كل ما سبق اعتماد نمط عمراني يحافظ على خصوصيات المنطقة الطبيعية والمناخية والاجتماعية .

التوصيات:

1- الاهتمام بإنجاز البنى التحتية القاعدية لتوفير مناصب شغل تضمن الاستقرار المادي والمعنوي للسكان

2- توعية السكان بضرورة المساهمة في عملية الاندماج في الوسط الحضري من خلال إقامة وتشكيل الجمعيات والنوادي.

3 -إعادة تنظيم المجال العمراني الموجود وفق المتطلبات الحضرية الجديدة لإبراز الوسط المشكل للمجال.

4 -الإستجابة لتطلعات السلطات المحلية في الرفع من المستوى الحضري للنسيج العمراني للمدينة.

5 -معالجة مختلف المشاكل والنقائص الموجودة بإيجاد آليات للتغلب عليها.

قائمة المراجع:

1. بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة نشر.
2. الجريدة الرسمية: ع34، 14 مايو 2002.
3. جميلة دوار، المدن الجديدة في الجزائر في التشريع الجزائري، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية عدد 2، 2012.
4. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مشكلات المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002.
5. حصة تلفزيونية على قناة الشروق نيوز بمناسبة اليوم الوطني للمدينة 2018/02/18. نحو استحداث مدن ذكية... أفق، 2030. https://www.youtube.com/watch?v=qIJdY5am1mA
6. خلف الله بوجمعة، العمران والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2005.
7. داليا حسين الدرديري، المدن الجديدة وإدارة التنمية العمراني في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي. يصدر شهريا عن مؤسسة الاهرام. العدد 197، أول مايو 2004.
8. عبد الرؤوف الضبع: علم الاجتماع الحضري (قضايا وإشكاليات)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2003.
9. عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع الحضري (قضايا وإشكاليات)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، مصر، 2003.
10. عبد السلام الزاهر: المدن الجديدة في العالم ، www.qassimy.com/ub registre.
11. القانون رقم 02-08، المؤرخ في 2002/05/08، المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، الجريدة الرسمية، العدد 34، سنة 2002.

12. المجلس الاقتصادي الوطني والاجتماعي الجزائري، الجريدة الرسمية، 1999.
13. معجم المعاني الجامع.
14. مقابلة مع السيد: كمال تواتي: المدير العام للتعمير بوزارة السكن والعمران والمدينة.
15. Isard. Walter. location and space économie. The technologies press of the M,I,T, N,Y, 1960.
16. Marc cote: L'espace algérien ,les prémices d'un aménagement OPU, Alger, 1983.
17. Toufik Guerroudj: Guide des PDAU et POS, édition non publié, mars, 1993.

الهوامش:

[1] بلغ سكان الحضر 20.5 مليون من مجموع 33.9 مليون نسمة حسب الديوان الوطني للإحصائيات. 2005.

[2] معجم المعاني الجامع.

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مشكلات المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002، ص05.

[4] خلف الله بوجمعة، العمران والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2005، ص 122.

[5] registre www.qassimy.com/ub عبد السلام الزاهر: المدن الجديدة في العالم 21/02/2016 14:30h

[6] عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع الحضري (قضايا وإشكاليات)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، مصر. 2003 ص227.

[7]- Isard. Walter. location and space économie. The technologies press of the M,I,T,N,Y,1960.

8- داليا حسين الدرديري، المدن الجديدة وإدارة التنمية العمراني في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي. يصدر شهريا عن مؤسسة الاهرام. العدد 197، أول مايو، 2004، ص 133.

[9] عبد الرؤوف الضبع: المرجع السابق، ص 227.

[10] عبد الرؤوف الضبع: علم الاجتماع الحضري (قضايا وإشكاليات)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2003، ص235.

[11] Toufik Guerroudj: Guide des PDAU et POS, édition non publié, mars, 1993, p15.

[12] Marc cote: L'espace algérien ,les prémices d'un aménagement OPU, Alger, 1983, p120.

13- بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة نشر، ص 61.

[14]- بشير التجاني، المرجع نفسه، ص 62.

[15]- بشير التيجاني، المرجع السابق، ص 64.

[16] المجلس الاقتصادي الوطني والاجتماعي الجزائري، الجريدة الرسمية، 1999، ص 63-65.

[17]- بشير التجاني: المرجع السابق، ص 70.

[18]- التوسع العمراني: هو استهلاك المجال وانتشار الأشكال العمرانية والتي ترتبط مع تجمعات موجودة من قبل ويجب أن تكون هناك استمرارية كي نستطيع الحديث عن التوسع وهو عملية مرتبطة بالبحث عن الأشكال المادية للأسئلة المطروحة بالنسبة للطلبات الجديدة من مساحات (السكن، العمل، التجهيزات...).

[19]- الجريدة الرسمية: ع34، 14 مايو 2002، ص 05.

[20]- بشير التيجاني، المرجع السابق.ص 94.

[21]- القانون رقم 02-08، المؤرخ في 2002/05/08، المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، الجريدة الرسمية، العدد 34، سنة 2002.

[22] جميلة دوار، المدن الجديدة في الجزائر في التشريع الجزائري، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية عدد 2، 2012. ص 24.

[23] أنظر قانون رقم 08/02، يتعلق بشروط إنشاء المدينة الجديدة وتهيئتها، المرجع السابق.

[24] أنظر قانون رقم 08/02، المرجع السابق.

[25] أنظر قانون رقم 08/02، المرجع السابق.

[26] مقابلة مع السيد: كمال تواتي: المدير العام للتعمير بوزارة السكن والعمران والمدينة.

[27] بتصرف من: حصة تلفزيونية على قناة الشروق نيوز بمناسبة اليوم الوطني للمدينة 2018/02/18. نحو استحداث مدن ذكية... أفق، 2030.https://www.youtube.com/watch?v=qIJdY5am1mA